

## ملحق الشروط والأحكام الخاصة باتفاقية تمويل شراء سلع/خدمات

تعد هذه الشروط والأحكام ملحقاً لاتفاقية تمويل شراء سلع الخدمات والتي يقر العميل باطلاعه عليها وموافقتها على جميع ما ورد فيها من الشروط والأحكام التالية:

- يتم تحديد نسبة التمويل من قبل شركة كونتكت كريدي تك "ويشار إليها بالشركة في هذا الملحق" وفقاً للحد الائتماني الممنوح للعميل لإجمالي عمليات الشراء بناءً على الاستعلام الائتماني عن الأخير وفقاً للتقدير الصادر منه للشركة في إجراء ذلك الاستعلام، وللشركة الحق في تخفيض أو زيادة إجمالي نسبة التمويل الممنوع من جانبها للعميل وفقاً لما يتراوحت لها.

- يتم تقسيط القيمة الإجمالية لتمويل السلع/الخدمات على أقساط شهرية يلتزم العميل -المدين للشركة والمستفيد من التمويل الممنوح منها- بسدادها في اليوم ١٥ أو ٣٠ من كل شهر بحسب تاريخ تنفيذ المعاملة بعدها من تاريخ بداية الأقساط وحتى نهايتها وفقاً للبيان التكميلي الصادر عن كل عملية تمويل والموضح به ثمن السلع/الخدمات وقيمة إجمالي الأقساط ومدة التقسيط ونسبة العائد وذلك على ضوء اختيار العميل لمدة التقسيط المتاحة والتي قد تغير من معاملة إلى أخرى وفقاً لنظم السداد المعلنة من الشركة من وقت إلى آخر، ويعتبر العميل مبدداً المال الشركة إذا تأثر عن الوفاء بقساطين متتاليين للسلع الخدمات المباعة التي لم تسلم إليه إلا على سبيل عارية الاستعمال لحين الوفاء بكمال أقساط التمويل الناشئة عن أي من العمليات ويلتزم بسداد جميع الأقساط فوراً وإلا اعتبر مبدداً وخائناً للأمانة للسلع/الخدمات المسلمة إليه.

- يكون للشركة الحق في توقيع غرامة تأخير شهرية على العميل في حالة تأخره أو تخلفه بشكل كلي أو جزئي عن سداد أي قسط مستحق عليه في ميعاد استحقاقه وتكون بحد أقصى %٩ على قيمة الأقساط الغير مسددة، ويسري أي تعديل/تغيير قد يطرأ عليها فور اخطار العميل الكترونياً من قبل الشركة بذلك.

- تظل الشركة مالكة للسلع/الخدمات محل التمويل حتى حصولها على كامل أقساط التمويل فإذا ما توقف العميل عن السداد يجوز للشركة المطالبة بإزامه بسداد باقي الأقساط بالكامل دفعة واحدة والمطالبة بتوقيع عقوبة خيانة الأمانة والتعويض المناسب في حالة استمرار امتناعه عن السداد لأكثر من قسطين متتالين.

- يحق للطرف الثاني تعجيل الوفاء بكل أقساط التمويل من تاريخ استحقاقه الثاني قسط شريطة إيداع تلك الرغبة كتابةً إلى الطرف الأول قبل ميعاد السداد المستهدف بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام على أن يتم سداد كامل الأقساط المستحقة وفقاً للفقرة /٣ بـ ٩/ج من العقد.

- يلتزم العميل بالاطلاع على البيانات التفصيلية للسلع/الخدمات محل التمويل لدى التاجر وفقاً لأحكام القانون إذ أن الشركة غير مسؤولة عن السلع/الخدمات محل التمويل من حيث مواصفاتها أو حالتها أو أي عيب قد يظهر بها، وبما لا يجوز معه للعميل الدفع بالجهل بالعيوب الظاهر أو الخفي أو بعيوب الصناعة أو الغلط في اختبار السلع/الخدمات لاختياره لها بذاتها.

- يتم التواصل مع العميل من خلال أجهزة الهاتف أو البريد الإلكتروني.

- يوافق العميل على قيام الشركة برهن المنقول القابل لإنشاء حق الضمان عليه كضمان وتأمين للوفاء بقيمة الالتزام أو الدين أو التمويل بموجب البيان التكميلي المرسل للعميل عن كل عملية تمويل ضمن الرابط الإلكتروني على الوسيط الإلكتروني بإتمام إنشاء حق الضمان على السلع/الخدمات بكونه عقد ضمان في صورة محضر الكتروني قد وافق وأقر على كافة بنوده وأحكامه والمتضمن البيانات الأساسية والتكميلية للسلع/الخدمات، ويقر العميل بأنه لا يوجد دعاوى افلالس أو اعسار مقامة ضده فضلاً عن أحقيته الشركة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لشهر حق الضمان المقرر لصالحها على المنقول الضامن بسجل الضمانات المنقولة وفقاً لأحكام قانون الضمانات المنقولة الصادر بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥، ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وتبدأ مدة الضمان المنشأ على المنقول الضامن من تاريخ حصول العميل على تمويل السلع/الخدمات وتنتهي بسداد العميل لكافة الالتزامات المالية المستحقة لصالح الشركة وتعتبر يد العميل على تلك السلع/الخدمات على سبيل الأمانة يلتزم بالمحافظة عليها وصيانتها وصلاحها بما يتواافق مع الغرض الذي أعدت من أجله حتى سداد كامل الالتزامات المالية المترتبة عليها ويلتزم بإخطار الشركة حال حدوث أي عوارض قد تمنعه من الارتفاع بها كلياً/جزئياً خلال يوم عمل من تاريخ حدوث ذلك العارض من خلال البريد الإلكتروني الخاص بالشركة والمخصص للشكاوي والاستفسارات أو الخط الساخن للشركة ولا يجوز للعميل بأي حال من الأحوال اجراء أي نوع من أنواع التصرفات على المنقول الضامن سواء بالبيع أو التأجير أو إجراء أي من التصرفات للغير الأصلية والتبعية الظاهرة والخفية أو ترتيب/إجراء أي رهن تأميني أو عيني عليها أو غير ذلك من صور التصرف للغير الرسمي/العرفي بأي حال قبل سداد كامل الالتزامات المالية المستحقة لصالح الشركة واقتراحها بحيازتها بصفة ظاهرة وغير منقطعة وعدم ترتيب أي وقف أو حظر أو قرض أو احتصاص أو امتياز أو أي حقوق أخرى للغير قد تؤثر على صالح الشركة العينية المادية وعدم تحميelaها بأية أعباء مالية أو مطالبات أو رسوم للغير أو لأي جهة أو شخص اعتباري أو طبيعي أو جهات حكومية وأو غير حكومية إذ تعتبر أي من تلك التصرفات خيانة للأمانة يتحقق معها للشركة ابطالها ضد من يتصرف إليه واتخاذ كافة الإجراءات الجنائية ضده باعتباره مبدداً لها وبظل حظر التصرف المقرر على

السلع/الخدمات المباعة لصالح الشركة لدى الجهات الرسمية وأي جهة أخرى تقرها الشركة لحين سداد القسط الأخير منها ولا يلغى حظر التصرف للعميل إلا بعد إخطار الشركة للجهة المقيد لديها الحظر بما يفيد تخلصها نهائياً عن السلع/الخدمات محل التمويل.

## ملحق الشروط والأحكام الخاصة باتفاقية تمويل شراء سلع/خدمات

### - تمويل المقابل المستحقة عن وثائق التأمين:

يعتبر تنفيذ "العميل-المؤمن له" للعملية بمثابة موافقة صريحة منه على كافة الشروط والاحكام - المعلنة وقت تنفيذ العملية - الخاصة بتمويل الوثيقة الصادرة باسمه من شركة التأمين "المؤمن له" لصالح الشركة "المستفيد من التأمين" واقرارا منه بعلمها وموافقتها التامة على شروط وأحكام الوثيقة محل التمويل من جانب الأخيرة مع عدم الالتماع بحقها في اخطار شركة التأمين بالغاء الوثيقة في حالة عدم وفاء العميل لأي فسق من أقساط تمويلها وتعتبر إجمالي المبالغ المسددة من جانبه غير قابلة للاسترداد ولا يحق له المطالبة بأي منها، وفي حالة حدوث هلاك كلي/جزئي أو أي من المخاطر المغطاة بالوثيقة يلتزم العميل بالوفاء بباقي الأقساط المستحقة لصالح الشركة عن الوثيقة دفع واحدة.

ولا يجوز للعميل تغيير اسم المستفيد في وثيقة التأمين حتى تمام الوفاء بكامل الأقساط المستحقة على التمويل ويقر العميل بأنه يتنازل تنازلا نهائيا لا رجوع فيه لصالح الشركة عن حقه في وثائق التأمين والتعويضات المستحقة.

- بعد البيان التكميلي - باعتباره عقد ضمان ناشئ عن عملية بيع السلع/الخدمات محل التمويل - متعلق على شرط فاسخ هو استيفاء كامل القيمة التمويلية.  
- يحق للشركة فسخ اتفاقية تمويل شراء سلع/خدمات الموقعة بين الطرفين في حالة إفلاس/إعسار العميل أو تأخره عن الوفاء بأي من الأقساط المستحقة عليه لصالح الشركة في تواريخ استحقاقها ويحق للشركة في أي وقت إيقاف التعامل - وفقا لما تقرره - على أن تظل حقوق والالتزامات الطرفين الناشئة قبل تاريخ الفسخ أو الانهاء - والمتمثلة في العقود والاتفاقيات المرتبطة بعمليات تمويل شراء السلع/الخدمات - سارية ونافذة حتى يتم تحصيل مستحقات الشركة بالكامل.

- لضمان سرية الحسابات وسلامة المعاملات يتعهد العميل بالالتزام بالنقاط التالية:

- عدم الإفصاح عن البيانات الشخصية أو المالية أو الرقم السري المتغير OTP لأي شخص طبيعي أو اعتباري من خلال الهاتف أو الرسائل النصية أو أي من السبل الإلكترونية الأخرى.
- ان العاملين بالشركة لن يقوموا بطلب اي من البيانات الشخصية او المالية او الرقم السري OTP من خلال الهاتف او الرسائل النصية او اي من السبل الإلكترونية.
- ضرورة إخطار الشركة بأي محاولة تتم للحصول على البيانات الشخصية او المالية او الرقم السري OTP من أي شخص بخلاف مقدم الخدمة فورا على الخط الساخن ١٦٧٧.

- يعتبر اطلاع العميل على هذا الملحق بمثابة موافقة صريحة منه على جميع ما جاء به من شروط وأحكام إذ تدخل نطاق التنفيذ ويسري نفاذها عليه حال إتمامه أي عملية تمويل ولكل منها على حدا ويتم ارسال محتواها في نسخة هذا الملحق ضمن رابط على الوسيط الإلكتروني يتضمن ذلك الرابط أيضا كود تأكيد طلب شراء السلع/الخدمات بالتقسيط يقوم بإبلاغه للمورد لإتمام عملية التمويل وبمجرد إبلاغ المورد بكود التأكيد يعتبر موافقه وإقرارا منه على كافة الشروط والأحكام ويرامه عقد ضمان مع الشركة على تلك السلع/الخدمات في صورة بيان تكميلي.

- يجوز للشركة تعديل/تغيير محتوى أو مضمون أحكام/بنود أي من الشروط والاحكام العامة والخاصه الواردة بهذا الملحق سواء بالإضافة/الحذف/الالحال ويسري ذلك في مواجهة العميل بمجرد إعلان الشركة لمحتوى التعديل/التغيير/التعديل ولا تكون الشركة مسؤولة عن أي عقبات الكترونية لدى العميل تؤدي إلى عدم اطلاعه على التعديل ولا يحق للعميل التعلل بالجهل بأي تغيير قد يطرأ على الشروط والاحكام إذ تكون متاحة للاطلاع لدى الشركة باستمرار وبما يعد معه اجراء العميل لأي عملية بمثابة موافقة ضمنية منه على ذلك التعديل/التغيير.

- يتم تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٩٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار القانون المدني المصري والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي والقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الضمانات المنقوله واللوائح التنفيذية وختص محكمة جنوب القاهرة وجزئياتها أو المحاكم الاقتصادية وبحسب الأحوال بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ أي من تلك الشروط أو الأحكام.